سياسات الخصخصة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على عمال الصناعة دراسة حالة لمصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج

د. وليد فتحي بكر محمد عناني (*)

مقدمة:

لا يقاس نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في مصر بمجرد تنفيذ السياسات والإجراءات ولا بمجرد حصر عدد الشركات والمنشآت التي تم بيعها ، فتوسيع قاعدة الملكية الخاصة ليست هدفًا في حد ذاته، ولكن الأهداف الحقيقية لتوسيع قاعدة الملكية تكمن في تحسين المناخ الكلى وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل والقضاء على مشكلة البطالة، وتحقيق الاستقرار في الأسعار وفى الموازين الداخلية والخارجية لحماية الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من التدهور بفعل معدلات التضخم المرتفعة، أي بتوسيع دائرة المستفيدين من النمو الاقتصادي ليشمل كل فرد في المجتمع. (١)

وبالتالي تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في مصر من أهم التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري منذ بداية تسعينيات القرن العشرين والتي كان لها انعكاساتها المختلفة، وقد اتبعت الحكومة المصرية هذه السياسات في محاولة للتصدي لمشكلات الاقتصاد المصري بشكل كبير، ولكنها لم تتجه بنفس القدر لمواجهة المشكلات الناجمة عن تطبيق هذه السياسات الأمر الذى أدى إلى تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية التي تساهم بشكل كبيراً في إهدار القوة البشرية، فالخصخصة كسياسة اقتصادية أثرت بشكل كبير وواضح

(*) حاصل على الدكتوراه – قسم الاجتماع – كلية الآداب جامعة سوهاج.

(١) عبد الحكيم جمعه محمود: دور الاستثمار الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة،٢٠٠٠، ص٢٨١

في بناء المجتمع ونظمه مما انعكس بدوره على العديد من الفئات الاجتماعية المختلفة وخصوصاً عمال الصناعة. [١]

وقد أخذت الحكومة بتطبيق سياسة المعاش المبكر كوسيلة للحد من مشكلة العمالة الزائدة مما أدى إلى زيادة مشكلة البطالة التي تعد من أكبر معوقات الإصلاح الاقتصادي في مصر، فالخصخصة تؤدى بالضرورة إلى فقدان بعض الأفراد لوظائفهم، والاستغناء عن الكثير من العمال خاصة الذين كانوا من قبل يعملون فى المشروعات العامة، ومع القطاع الخاص يتم الاستغناء عنهم من قبل صاحب العمل الذى لا يهمه سوى تحقيق أعلى ناتج من الربحية دون الانتباه للأبعاد الاجتماعية أو الالتفات لأية آثار من الممكن أن تقع على عاتق العمال (٢)، وعلى هذا سوف تحاول هذه الدراسة التعرف على سياسات الخصخصة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على عمال الصناعة

أولا: الإطار النظري للبحث:

(١) موضوع الدراسة وإشكالياتها:

تعد سياسات الخصخصة من أهم التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري منذ بداية تسعينيات القرن العشرين والتي كان لها انعكاساتها المختلفة في إهدار القوة البشرية، وقد اتبعت الحكومة المصرية هذه السياسات وغيرها في محاولة للتصدي لمشكلات الاقتصاد المصري بشكل كبير، ولكنها لم تتجه بنفس القدر لمواجهة المشكلات التي صاحبت تطبيق هذه السياسات وعلى الاخص تفاقم مشكلة البطالة بسبب خروج العمال على المعاش المبكر وتسريحهم لتخفيض النفقات وتحقيق المكاسب لصاحب رأس المال دون الأخذ في الحسبان حقوق العمال والمحافظة عليهم باعتبارهم خبرات ومهارات لا يمكن تعويضها. [٣]

---

(١) محمود عودة : بعض ملامح التحولات الاجتماعية في العقدين الأخيرين، القاهرة، مؤسسة نبيل للطباعة، ٢٠٠٣، ص٣٣٧.

(٢) عاطف أمين محمد إبراهيم: سياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري – دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٧، ص١٠٦.

(٣) محمود عودة: بعض ملامح التحولات الاجتماعية فى العقدين الأخيرين، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

ومن هنا ظهرت أخطر المشاكل التي قد تواجه تلك الظاهرة وهي مشكلة العمالة الزائدة فقد ظهر نتيجة للخصخصة تخفيض عدد العاملين بالمنشآت، ويخلق هذا الأمر معارضة من جانب العمال نحو تطبيق الخصخصة، وهذا ما يجعل ظاهرة المعاش المبكر تطرح نفسها بإلحاح على ساحة الجدل الرسمي الشعبي في المجتمع المصري منذ منتصف التسعينيات حيث أنه إذا استمرت هذه الظاهرة دون وجود حل لها سوف يترتب عليها آثار خطيرة قد تصيب كثير من الفئات الاجتماعية وعلى رأسها عمال الصناعة، فضلاً عما تثيره هذه الظاهرة من أسئلة مقلقة حول مصير هؤلاء المتقاعدين وظروفهم المعيشية بعد التقاعد بسبب تطبيق سياسة الخصخصة حيث سيضاف للبطالة أعداد هائلة جديدة مما يشير إلى أن المعاش المبكر يترتب عليه مصاحبات اجتماعية واقتصادية ومن أهمها زيادة أعداد العاطلين.

وعلى هذا يتضح أن اتجاه الدولة نحو الأخذ بنظام المعاش المبكر بالصورة التي تمت بها سوف يؤدي إلى تزايد أعداد البطالة بين الشباب وحرمان الصناعة المصرية من العمالة المدربة التي اكتسبت خبرات فنية عالية نتيجة عدم الاستفادة من تلك الخبرات ولعدم وجود فرص عمل مناسبة لهم في القطاع الخاص، وبالتالي تكتسب دراسة ظاهرة المعاش المبكر بشقيها الإجباري والاختياري أهمية كبرى في هذه المرحلة التاريخية التي يشهدها المجتمع المصري مع خضم التحولات التي يمر بها الاقتصاد المصري في ظل سياسة الخصخصة وما ينجم عنها من تفاقم ظاهرة البطالة بين العمالة المصرية.[1]

وبالتالي وجب على الدولة تحديد درجة حدة وشدة المشكلات الرئيسية والفرعية التي تواجه أصحاب المعاش المبكر والتوصل إلى دور مقترح للدراسة في مواجهة هذه المشكلات، وأن تضع الدولة الاحصائيات المحددة السليمة للعمال الخارجين على المعاش المبكر ومدى مقدرتهم على العطاء والعمل ومحاولة الاستفادة منهم على اعتبار إنهم كوادر ذات خبرة ومعرفة لا يستهان بها فإن مبدأ تجديد العمل بدماء جديدة لا يبرر الاستغناء عن التجربة والخبرة بل الحرص على تواجد ذوي الخبرة على رأس العمل شيء واجب، كما انه يستدعي على

([1]) محمد ياسر الخواجه: الأبعاد الاجتماعية لنظام المعاش المبكر في ظل سياسة الخصخصة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٢١٣.

الحكومة النظر في أوضاع المتقاعدين ورواتبهم الضعيفة التي لا تفي إلا بالقليل من متطلباتهم ومتطلبات أسرهم فلابد للحكومة من أن تفكر في طرق بديلة لزيادة دخلهم وتقديم الحلول المناسبة والمساعدة المطلوبة لأصحاب المعاش المبكر.[١] ومما لا شك فيه أن تطبيق المعاش المبكر يترتب عليه معاناة الكثير من عمال الصناعة بعد خروجهم من قوة العمل إلى قوة البطالة حيث ينتج عنه العديد من المشكلات مثل نقص الدخل وعدم كفايته وصعوبة تدبير وتحديد مشروع خاص يدر دخلاً، وكذلك مشكلة الإجراءات واللوائح والنظم المتبعة في تنفيذ المشروعات الصغيرة، ومشكلة عدم القدرة على تحقيق هوياتهم ومشكلة الإحساس بالوحدة، ومشكلات مالية تمثلت في انخفاض قيمة المعاش وإنفاق قيمة التعويض وفقدان وظائفهم ومزاياهم الاجتماعية والترفيهية ومعارضة الزوج وتأثير المكانة الأسرية للفرد وتغير الوضع الاجتماعي وعدم الموائمة مع الظروف المعيشية وغيرها من المشكلات التي تصيب الطبقة العاملة الخارجة على المعاش المبكر.

وبذلك هدفت هذه الدراسة وبصورة أساسية إلى محاولة التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على سياسات الخصخصة، ولتحقيق هذا الهدف وضعت مجموعة التساؤلات كالتالي: -

بالنسبة للآثار الاجتماعية:

- **هل حدثت تغيرات في حياتك بعد خروجك من العمل على المعاش المبكر؟**
- **هل تأثرت أوضاعك الأسرية بعد خروجك من العمل على المعاش المبكر ؟**
- **هل ترتب على خروجك من العمل على المعاش المبكر بعض المشاكل؟**
- **هل أنت تشعر بتغير في التعامل مع الناس بعد خروجك على المعاش المبكر ؟**
- **هل أصدقاؤك الذين كانوا معك في المصنع ما زالوا يتواصلون معك؟**
- **هل غلاء الأسعار يسبب لك مشكلة في تلبية طلبات أسرتك؟**
- **هل تستطيع تلبية المتطلبات غالية الثمن لأسرتك؟**

---

(١) بسمة محمود المرزوقي: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنظام المعاش المبكر في ظل الخصخصة –دراسة ميدانية لعينة من العاملين بقطاع الأعمال بمدينة المنصورة، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٤، ص ص ٢٢٢ – ٢٤٢.

بالنسبة للآثار الاقتصادية:

- **هل تأخذ معاش شهري بعد خروجك من العمل على المعاش المبكر؟**
- **كم يكون هذا المعاش الشهري؟**
- **هل هذا المعاش يكفيك أنت وأسرتك؟**
- **هل أحد من الأسرة يشارك معك في مصروفات البيت؟**

بالنسبة للآثار النفسية:

- **هل أنت مرتاح بعد خروجك من العمل على المعاش المبكر؟**
- **هل أنت تشعر بملل بسبب وقت الفراغ الكثير؟**
- **هل أنت تشعر بضيق وندم لأنك خرجت على المعاش المبكر؟**

(٢) مفاهيم الدراسة:

- مفهوم السياسات الاقتصادية:

تعتبر السياسات الاقتصادية من أهم الأدوات التي يلعب نجاح وفعالية تطبيقها دوراً هاماً في مصداقية الدولة وقدرتها على الدخول في مجال المنافسة الدولية، حيث تسهم تلك السياسات الاقتصادية بشكل كبير في الاستقرار الاقتصادي وتحسين العلاقات الدولية والتجارة الخارجية، وبذلك يكون هناك ارتباطٌ قويٌ بين السياسات الاقتصادية والأوضاع الداخلية والخارجية للدولة[١] ، وعلى ذلك فالتخطيط الاقتصادي يرتبط بالاقتصاد الموجه الذى يرتكز على التخطيطية التي تحدد الأهداف الاقتصادية العامة للدولة في إطار التوجيهات الفكرية السائدة حسب استراتيجيات زمنية يفترض أن تكون مبرمجة على أساس واقعي ينسجم مع الإمكانيات الاقتصادية المتاحة والمحتملة والظروف الاجتماعية المرافقة خلال فترات زمنية معينة، ولوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ فإنه لابد من استخدام بعض الوسائل التي تكفل عملية التنفيذ بشكل سليم يتوافق مع هذه الأهداف وذلك من خلال ما يسمى بالسياسات الاقتصادية، ومن هنا سوف تتناول الدراسة عرضاً لبعض تعريفات العلماء والباحثين حول مفهوم السياسة الاقتصادية.

---

(١) (Zahide Onaran: The Effects of Economic Policies and Export Promotion on Export Revenues in Developing Countries, Journal of Naval Science and Engineering, Vol. 4، No 1, 2008, p 60.

فقد يشير " لويس لوردوين Lewis Lordwin" للسياسة الاقتصادية بأنها مفهوم مرافق دائماً للاستراتيجية الاقتصادية، وأن السياسة الاقتصادية هي التي تحقق الاستراتيجية ولابد أن تكون ملازمة لها، فيعرفها بأنها هي التنظيم الاقتصادي الذى يضم كافة الوحدات من أفراد وشركات وصناعات في شكل منتظم ونظام واحد لتحقيق أغراض الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. (١)

ويوضح " أحمد جامع" بأن السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي، وذلك بناءاً على عدة عوامل أهمها طبيعة النظام السائد، ومدى حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى توافر الموارد المادية، والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات.(٢)

ويرى " إسماعيل البدوي" في تعريفه للسياسة الاقتصادية بأنها آلية من آليات تحقيق أهداف النظام الاقتصادي، قائلاً بأنها هي دراسة خير السبل والوسائل الاقتصادية التي يجب أن تتبعها السلطات السياسية لتحقيق هدف معين كأن تبحث الحكومة الطرائق والوسائل التي يجب أن تتبعها في منع ارتفاع الأسعار أو القضاء على البطالة. (٣)

ومما سبق يمكن للباحث أن يستخلص تعريف إجرائي للسياسة الاقتصادية يتفق وطبيعة الدراسة الراهنة، وهو: السياسة الاقتصادية هي وسيلة من الوسائل التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي لتحقيق أهدافه، وتتخذ فيها الدولة القرارات المناسبة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد سواء مادية أو بشرية، مما ينعكس عنه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل.

---

(١) محمد البنا: التنمية والتخطيط بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٦، ص١٣٨.

(٢) أحمد جامع: علم الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٩٩٢، ص٢٤١ .

(٣) إسماعيل إبراهيم البدوي: عناصر الإنتاج فى الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي – دراسة مقارنة، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٢، ص٥٥.

مفهوم الخصخصة:

منذ عدة سنوات وحتى الأن شاعت لفظة انجليزية وهى Privatization في الأدبيات الاقتصادية والسياسية وأصبحت مصطلحاً على نهج معين في المجال الاقتصادي بصفة خاصة والمجال الاجتماعي والسياسي بصفة عامة، ولم يتفق الكتاب والباحثون على ترجمة واحدة لهذا المصطلح، حيث تعددت المسميات مثل الخصخصة والتخصيصية والخوصصة والأهلنة والتفريد والتمليك وغيرها، ورغم هذا الاختلاف في ترجمة المصطلح إلا أن ما ينبغي توضيحه ليس الترجمة اللفظية له ولكن المحتوى الذى ينطوي عليه والإلمام بكل جوانبه.

ويعد مصطلح الخصخصة حديث التداول وقوامه تغليب الخاص على العام، وتسويد الملكية الخاصة على الملكية العامة، ولا سيما قلب الأملاك العامة إلى ممتلكات خاصة، في ظروف تقهقر النظام الاشتراكي القائم على ملكية الدولة أو رأسماليتها ويتعارض هذا المصطلح مع التأميم، وخصه بالشيء أي جعله خاصاً، والخاص ضد العام، والتخصيص ضد التعميم، أي نقل المسئوليات من الدولة إلى القطاع الخاص في الاقتصاد.[١]

وقد أشار " عبد المطلب عبد المجيد " بأن الخصخصة تعنى في الأساس مجموعة من الأساليب والإجراءات والتدابير التي تكفل التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، سواء بتحويل الملكية جزئياً أو كلياً، فيما يطلق عليه خصخصة الملكية، أو بتحويل الإدارة فيما يطلق عليه خصخصة الادارية، كل ذلك في إطار التحول لأليات السوق.[٢]

وتشير " منى قاسم " في تعريفها للخصخصة بأنها هي اتاحة الفرصة كاملة للأفراد والمنشآت الخاصة لتحل محل الحكومة في تملك استثماراتها في شركات قطاع الأعمال العام سواء كانت هذه الشركات خاسرة أم رابحة، وكذلك استثمارات شركات القطاع العام في الشركات المشتركة وذلك فيما عدا ما تقرر

---

(١) خليل احمد خليل: معجم المصطلحات الاجتماعية، بيروت، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٥، ص ١١٤ .

(٢) عبد المطلب عبد المجيد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، القاهرة، مجموعة النيل الدولية، ٢٠٠٣، ص ٢٣٥.

الاحتفاظ بملكيته لاعتبارات استراتيجية، والخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها وسيلة لزيادة ورفع كفاءة القطاع الصناعي.(١)

ويوضح "جوردون مارشيل Gordon Marshll " بأن الخصخصة هي عملية تحويل للمسئوليات التي تقوم بها الدولة إلى القطاع الخاص من الناحية الاقتصادية، حيث تتضمن تحويلاً شاملاً من أملاك الدولة إلى القطاع الخاص.(٢)

ويؤكد "صلاح الدين السيسي" بأن الخصخصة تتمثل في قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيًا أو كليًا إلى القطاع الخاص، وذلك ضمن إطار شامل وهو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف زيادة إنتاجية المؤسسات المراد تخصيصها، والعمل على تطويرها وتحسين أدائها وتعظيم ربحيتها، الأمر الذى من شأنه تخفيف العبء عن أجهزة الإدارة الحكومية مما يتيح لها أداء وظائفها الأساسية وتقليل العبء عن الموازنة العامة للدولة، وزيادة حجم الاستثمارات، وإيجاد فرص عمل جديدة وربط الأجور بمعايير الإنتاجية والربحية. (٣)

وهنا يمكن للباحث استخلاص تعريف إجرائي للخصخصة يتفق وطبيعة الدراسة الحالية وهو: الخصخصة هي سياسة أو مرحلة من سياسات الإصلاح الاقتصادي تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة في مجال الملكية أو الإدارة باستخدام العديد من الأساليب المتاحة والملائمة ويترتب عليها بعض الآثار على المؤسسات الصناعية.

- مفهوم التصنيع:

ويعتبر التصنيع أساس لا بديل عنه لتحقيق القوة، فهو يمثل أكثر القطاعات قوة في المجتمع، وأحد الأركان الرئيسية لإحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، وهو القطاع القادر على أن يتجاوب مع التخطيط الواعي المدروس والذى يفي ببرامج التنمية ومضاعفة الدخل القومي وتوسيع قاعدة

---

(١) منى قاسم: الاصلاح الاقتصادي في مصر - دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧، ص ٧١ .

(2) Gordon Marshll: A dictionary of Sociology, second edition, Britain, oxford University Press, INC, 1998, p, 526.

(٣) صلاح الدين حسن السيسي: قضايا اقتصادية معاصرة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص١٣٧.

الإنتاج، ويعد التصنيع كفعل هو التخطيط والتنفيذ الواعي لسياسات تهدف إلى تحقيق استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة علمياً وبناء المنظمات المبتكرة عقلانياً في عمليات الإنتاج، وأخيراً فإن حالة التصنيع هي النتيجة النهائية التي ينتج عنها السلع المختلفة كحصيلة عملية التصنيع.[١]، ومن هنا يمكن القول بأن التصنيع يتطلب تخطيطاً شاملاً وتشغيلاً كاملاً، وسياسة موجهة من قبل الدولة تهدف لوضع الإطار العام لمستقبل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما ينعكس بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في المجتمع.

فقد يشير" فلورنس Florns " بأن التصنيع هو العملية التي تمارس من قبل مجموعة المنشآت الصناعية أو مجموعة المصانع، كما يشير بعض الباحثين للتصنيع بأنه هو كل عمل من شأنه تحويل مادة خام أو منتج نصف مصنوع إلى منتج آخر تتوافر فيه المواصفات الفنية التي تجعله صالحاً للاستخدام بواسطة المستهلك النهائي أو لاستكماله بمرحلة أو بعدة مراحل لإنتاجه بواسطة صناعة أو صناعات أخرى.[٢]

ويرى "ولبرت مورW.Moore" أن عملية التصنيع تعنى التقنية وتستلزم الاستخدام الشامل للقوى من إنتاج السلع والخدمات، ولا يقتصر الأمر على الصناعات التحويلية، بل يمكن فهم المصطلح في ضوء استخدام الميكنة والترشيد الفني في شتى المجالات، أي أن التصنيع يستعمل بمعناه الواسع كأي شكل من أشكال الاقتصاد الحديث.[٣]

كما يشير " فاروق العادلي" إلى أنه يمكن النظر إلى مفهوم التصنيع من خلال مفهومين أساسيين هما[٤]:

- **المفهوم الاقتصادي للتصنيع: والذى يعتبر التصنيع نشاطاً هادفاً لقطاع من الاقتصاد العام ينحصر فيما يعرف بالإنتاج الصناعي، أو النظر إليه**

---

(١) فؤاد بسيوني متولى: المشكلة الاقتصادية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٨، ص٢٠.

(٢) بيلى إبراهيم أحمد العليمي: عناية الاقتصاد الإسلامي بالصناعة على المستويين النظري والعملي، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ٢٠٠١، ص١٠.

(٣) Divid L.sills: The International Encycolopeidia of The Social Scinces, free Press, N.Y.vol, 4, 1982, p. 265.

(٤) فاروق العادلي: علم الاجتماع الصناعي، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٢ ص ص٢١ - ٢٥.

كعملية تتسع بها القدرة الصناعية وتمتد وتزداد بها إنتاجية الفرد في القطاع الاقتصادي.

- المفهوم الاجتماعي للتصنيع: ويرى أن التصنيع عملية اجتماعية شاملة ذات بداية وتسير في حلقات كبرى مرتبطة، بعضها ببعض، وتكون كل حلقة منها بدورها عملية فرعية بذاتها، تتكامل جميعها لتشكل البناء الاجتماعي والإطار الثقافي للمجتمع الصناعي.

وعلى هذا يمكن للباحث استخلاص تعريف إجرائي للتصنيع يتفق وطبيعة الدراسة الراهنة، وهو: " التصنيع هو نشاط اقتصادي يستطيع توفير الكثير من فرص العمل واستغلال قوة الشباب، وذلك بإنشاء المنشآت والمناطق الصناعية في مجالات جغرافية مخصصة، بهدف رفع المستوى الإنتاجي المحلي والقومي، والمستوى المعيشي للسكان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في المجتمع".

(٣) الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على سياسات الخصخصة على عمال الصناعة:

ترتب على تطبيق سياسات الخصخصة على الاقتصادي المصري مجموعة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، والتي كانت لها تأثيرها على عمال الصناعة بصفة عامة وعلى الخارجين على المعاش المبكر بصفة خاصة، مما يوضح مدى إهدار القوة البشرية في التصنيع وزيادة حدة مشكلة البطالة، وعدم استغلال هذه القوة البشرية، والاستغلال الامثل في الإنتاج وزيادة معدلات التقدم والنمو الاقتصادي، ومن هنا سوف تقوم الدراسة بعرض بعض الآثار الناتجة عن تطبيق سياسات الخصخصة، وهى كالآتي:

أولاً- الآثار الاجتماعية:

كان لتطبيق سياسة الخصخصة وبخاصة على قطاع الخدمات انعكاساتها الاجتماعية على الأوضاع الأسرية والمعيشية لعمال الصناعة من محدودي الدخل حيث صاحب تطبيق هذه السياسات انكماش دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في قيادة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع تشجيع السوق وآلياته وإعطائه دفعة قوية في توجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنتاجه للسلع والخدمات عن طريق مشروعات القطاع الخاص الحر حتى أن السياسة المعلنة

منذ ذلك الحين تركز على قيادة المشروع الخاص الربحي للإنتاج في كافة قطاعات السلع والخدمات. [١]

نظرًا لانخفاض دخول الفقراء ومحدودي الدخل فإنهم هم الذين يشعرون أكثر من غيرهم بالآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي، فالدعم الذى كان يوجه للسلع والخدمات الأساسية يسبب لهم الكثير من المعاناة عند إلغائه، لأن جزءًا كبيراً من دخولهم ينفق على السلع والخدمات الأساسية المدعمة، كما أن تخفيض سعر صرف العملة سيرفع من أسعار السلع المستوردة بما فيها سلع الطعام الأساسية، وكذا أسعار السلع الإنتاجية مما يؤدى كذلك إلى رفع تكاليف الإنتاج المحلى، ويؤدى بالتالي إلى رفع المستوى العام للأسعار وأيضا تكاليف المعيشة وخاصة على محدودي الدخل والفقراء. [٢]

كما يثير التحول نحو القطاع الخاص مشكلة الدعم فإلغاء الدعم هو أحد أساسيات التحول على اعتبار أن المنافسة بين السلع والخدمات يجب أن تقوم على مبدأ الكفاءة والدعم الذى تقدمه الدولة هو بديل لهذه الكفاءة، لأن شركات الدولة أو القطاع العام غير قادرة على توفيرها، ودعم المستهلك هو عامل من عوامل تحقيق العدالة الاجتماعية لأهميته في توفير الحاجات الأساسية للفرد في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والإسكان والمواصلات فيصبح من الصعب قبول دور القطاع الخاص بتوفير الخدمة بمقابل نظرًا لانخفاض مستوى المعيشة مما يؤثر عليه، كما يؤدى التحول أيضا إلى تركيز الثروة وملكية أدوات الإنتاج في أيدى مجموعة صغيرة من الأفراد مما يسبب عدم العدالة الاجتماعية.

وبذلك لابد للحكومة أن تضع الجانب الاجتماعي نصب العين وبذل الكثير من المجهود في هذا الجانب، فالجانب الاقتصادي وحده لا ينجح فالأمور الانسانية لا يمكن انكارها، خاصة ونحن نتعامل مع بشر تتوقف حياتهم ومصير اسرهم على تطبيق تلك القرارات الاقتصادية' وعليه فإن من أبرز أهم الآثار

---

(١) طلعت إبراهيم لطفي: الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة في ظل الخصخصة، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر١٩٩٩، ص٥٧.

(٢) عبد الحكيم جمعه محمود: دور الاستثمار الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص٢٨٢.

الايجابية للخصخصة فيما يختص بالعدالة الاجتماعية، تقريب الفوارق بين طبقة العمال وطبقة الملاك بما تتيحه الخصخصة من اشتراك العمال في الإدارة وشراء نسبة من اسهم الشركات، وبالتالي تملكهم في المشروعات التي يعملون بها مما يؤدى إلى زيادة خلق مصادر دخل إضافية لهم بجانب الأجور، بالإضافة إلى أن هذا الوضع يؤدي إلى زيادة الطبقة المالكة وخلق ملاك جدد، ومن ثم خلق شعور عام بالاطمئنان والاستقرار الاجتماعي[١] ، وعلى ذلك سوف يكون المستفيد من وراء الخصخصة هم الأغنياء على حساب الفقراء ومحدودي الدخل، أي أنها تجعل الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرًا.[٢]

ومن هنا ترى الدراسة بان خصخصة مشروعات القطاع العام يترتب عليها تسريح وخروج أعداد هائلة من العمالة، وهذا تماشيًا مع اقتصاديات السوق، بالإضافة إلى الحد من التعيين الحكومي وذلك لإتباع الدولة سياسة خفض النفقات الحكومية ومنها الإنفاق على التوظيف، الأمر الذى فاقم من مشكلة البطالة وزاد من مشكلات ومعاناة العمال الذين خرجوا من العمل على المعاش المبكر.

ثانياً- الأثار الاقتصادية:

تأثرت الأوضاع الاقتصادية في مصر بالسياسات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة المصرية على مر العصور وبصفة خاصة منذ تطبيقها لسياسات الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة التي استهدفت علاج الاختلالات في الاقتصادي الكلي وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وعلى الرغم من نجاح البرنامج في تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد القومي إلا أن أثره على النمو الاقتصادي لم يأتي بالنتائج المتوقعة والأهداف المطلوبة، وكان هذا واضحًا في تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، من المعلوم أن المشروعات العامة لم تكن تسعى إلى تحقيق الربحية التجارية بقدر ما كانت تخدم أبعادًا اجتماعية بل

---

(١) السيد أحمد عبد الخالق: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص١٠٠.

(٢) Carld Walker: The forms of privatization of social serurity,Inbook – marktiziatiom f social security,by John Dixon, London, 2001,p127.

وتستوعب عمالة تفوق طاقاتها لا يستطيع القطاع الخاص أن يتحملها، وفى ظل الخصخصة نجد قطاع الأعمال العام كالقطاع الخاص يحتكم في أسعاره وفى إدارته للمشروع إلى اعتبارات التكلفة والعائد بغض النظر عن أي اعتبارات اجتماعية أخرى، وإن كان هذا صحيحًا من الناحية الاقتصادية إلا أنه من الناحية الاجتماعية سوف يوقع الضرر على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. (١)

ومن الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق سياسة الخصخصة في مصر تركز الثروة في أيدى أفراد قليلين تحكمهم مصالح وعلاقات وارتباطات، ومن خلال تشابك المصالح والعلاقات المشتركة تتكون اتحادات مسيطرة قوية تستطيع أن تفرض شروطها وتملى ارادتها، وتتحكم في السوق بشكل يخل من فاعلية آلياته، ولذلك لابد من وجود الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وهو وجود على الأقل ينحصر في الارشاد والتوجيه الفعال لوحدات القطاع الخاص. (٢)

فقد تسهم خصخصة المشروعات العامة في أحداث توازن بينها وبين القطاع الخاص حيث أصبحت المشروعات المملوكة للدولة تعمل وفقاً لقوى السوق التي تنهض أساساً على المنافسة وحرية التجارة' فقد تسهم خصخصة المشروعات العامة في أحداث توازن بينها وبين القطاع الخاص حيث أصبحت المشروعات المملوكة للدولة تعمل وفقاً لقوى السوق التي تنهض أساساً على المنافسة وحرية التجارة. (٣)

وبناء على ما تقدم ترى الدراسة أن للخصخصة أثارًا ايجابية وأخرى سلبية على أداء الاقتصاد القومي وعلى مختلف الفئات الاجتماعية، غير أن الآثار السلبية تنعكس بشكل كبير وخطير على الفئات الطبقية المتوسطة والدنيا عمومًا وعلى عمال الصناعة بصفة خاصة وعلى أسرهم الذين تأثروا بشكل مباشر من تطبيق هذه السياسة وما تبعها من سياسات أخرى مثل سياسة المعاش المبكر التي

---

(١) عاطف أمين محمد إبراهيم: سياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري – دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبرى، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٢) محسن الخضيري: الخصخصة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣، ص ص١٠٩-١١٦.

(٣) Michel Comdessus: capacity building, Govennance, and economic Reform in Africa opening remarks,http://www. Imf. Org/external/ nplspeeches/ 1999// 110299 f. htm.

اثرت بشكل كبير على إهدار القوة البشرية وخروج العديد من عمال الصناعة من سوق العمل إلى سوق البطالة وبالتالي التأثير على عملية التصنيع والإنتاج في مصر.

ثالثًا – الآثار النفسية:

يترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة آثارًا نفسية خطيرة على العمال في الشركات والمؤسسات التي تمت خصخصتها، حيث أن فقد الوظيفة المتمثل في التقاعد المبكر يؤدى إلى فقدان الروتين اليومي وضعف النشاط وكذلك تقييد الشبكات الاجتماعية مما يؤثر على الحالة النفسية والجسدية للمتقاعد، فقد أثبتت الكثير من الدراسات أن فقد الوظيفة يؤثر سلبا على العامل من الناحية النفسية، فنجد كلا من " فينرز Fenerz1982 وليفنت مان Livint Man1981" يؤكدان على أن فقد الوظيفة يرتبط طرديا بالاكتئاب والإحساس بالضيق والضجر وقلة الاهتمام بالذات وفقدان الثقة بالنفس، كما نجد " فولتمان Foltman1968" يشير أيضًا إلى أن فقد الوظيفة يرتبط بالصدمات الوجدانية وقلة الراحة النفسية والضعف البدني والتوتر الفسيولوجي مثل القلق الشديد وارتفاع ضغط الدم. (١)

كما تؤكد بعض الدراسات على أن المتقاعدين أكثر شعورًا بالوحدة والعزلة، وعدم الرضا عن الحياة اليومية والحزن والإحباط خاصة الذين يستمرون في البحث عن وظيفة دون جدوى فهؤلاء يكونون أسوأ حالاً من الناحية النفسية من الذين ملوا البحث عن وظيفة أو من الذين يتبنون طريقة أقل حماسًا في البحث عن وظيفة (٢)**، ويرى أيضًا كل من "لينا وفيلدمان Leana & Field man" أن فقد الوظيفة يفقد الشخص المتقاعد معنى حياته وشعوره بأحاسيس سلبية واضطرابات وجدانية، ويفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل والضياع ويسيطر عليهم الملل، ويعانون من انخفاض يقظتهم الحسية والعقلية ونتيجة**

---

(١) لمياء عبد المنعم محمد حسانين: خصخصة المؤسسات الصناعية وأثرها على استراتيجيات التكيف الأسري – دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة المنيا، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١١، ص٥٦.

(٢) Janina C.latack and others: An Integrative Process model of coping with job loss, the academy of management review,vol. 20 no. 2,1995,pp 319-324.

لتدهور حالتهم النفسية تنخفض مناعتهم الجسدية وتجعلهم أكثر عرضة للأمراض. [١]

وبالتالي وجب على الحكومة الأخذ في الحسبان مسألة الحالة النفسية للعمال سواء المستمرين في العمل أو المسرحين والخارجين على المعاش المبكر، لأنها بحق تواجه اختبارًا صعبًا وخاصة فيما يتعلق بتطبيق سياسة الخصخصة الأكثر انحيازا لأصحاب حقوق الملكية على حساب العمال، فنقل العمال من موظفين في القطاع العام إلى القطاع الخاص من شأنه أن يخلق مناخًا غير مناسب لمشاعرهم النفسية. [٢]

ومن هنا ترى الدراسة بأننا لابد أن ندرك مدى المعاناة التي يتعرض لها المتقاعدون وامتداد تلك المعاناة لأسرهم نتيجة تلك التغيرات المستجدة بعد التقاعد المبكر لرب الأسرة، وعلى هذا تحاول الأسر التكيف مع تلك الأوضاع من أجل إعادة الاستقرار والتوازن لحياتها من جديد في حين يعد هذا إهدار للقوة البشرية وخاصة بعد إلحاقهم بقوة البطالة والأفراد العاطلين.

ثانياً: الإطار المنهجي للبحث:

(١) منهج الدراسة:

- منهج المسح الاجتماعي:

يعد المسح الاجتماعي أحد الطرق العلمية التي يمكن من خلالها الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها أو إصلاحها [٣]، وعليه فقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة بوصفه من أنسب المناهج استخدامًا في الدراسات الوصفية بهدف التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على سياسات الخصخصة على عمال الصناعة.

---

(١) Carrie R.Leana and Daniel C.Feld man: individual Response to job loss-Enpirical Findings from Tow friel studies,human relations,Vol 43, no. 11,1990,pp 62-63.

(٢) دعاء أحمد توفيق: تأثير الخصخصة على انتماء العمال لمصانعهم - دراسة تطبيقية على منشآت صناعية بالقاهرة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٧، ص ٢٠٧.

(٣) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥، ص ١٦٠.

- المنهج المقارن:

المنهج المقارن يمكن استخدامه بين موقفين مختلفين في كل الجوانب دون واحدة أو قد يستخدم بين موقفين متماثلين دون جانب واحد، ويعد استخدام المجموعة الواحدة إحدى صور المنهج المقارن وتعرف منهجيًا بمقارنة المجموعة الواحدة نفسها في فترتين مختلفتين " الفترة القبلية والفترة البعدية"(١)، وعليه فقد استخدم الباحث المنهج المقارن في الدراسة الحالية وتحليل البيانات الكمية التي وافتنا بها الدراسة والمقارنة بينهما، حيث المقارنة بين الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لدى عمال الصناعة قبل تطبيق سياسات الخصخصة وبعدها وما ترتب على تطبيق سياسة المعاش المبكر من آثار أصابت عمال الصناعة .

(٣) أدوات الدراسة:

نظرًا لأن الدراسة تندرج تحت الدراسات الوصفية التحليلية فقد اعتمدت الدراسة على عدد من الأدوات التي تمكنها من جمع البيانات عن موضوع الدراسة، وبالتالي فقد لجأت الدراسة الراهنة لصحيفة الاستبيان ودليل المقابلة واستشارة الخبراء والملاحظة والمقابلة الشخصية والأسلوب الوثائقي والمكتبي.

(٣) عينة الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على عينة عمدية من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر وكان قوامها ٢٥٠ حالة ممن خرجوا على المعاش المبكر من مصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج والتي تم تطبيق استمارة الاستبيان عليهم، بالإضافة إلى ١٠ حالات من المسئولين في المصنع والتي تم تطبيق دليل المقابلة عليهم.

(٤) مجالات الدراسة:

- المجال البشري: وقد تمثل في عينة عمدية قوامها ٢٥٠ مبحوثًا من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر، بالإضافة إلى ١٠ حالات من المسئولين عن إدارة المصنع.

- المجال الجغرافي: وقد تمثل في مصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج.

(١) عبد الهادي الجوهري: أسس البحث الاجتماعي - قضايا نظرية ونماذج تطبيقية، جامعة المنيا، مطبعة كلية الآداب، ١٩٩٩، ص٦٣.

- المجال الزمني: وقد تمثل في المدة التي استغرقتها الدراسة الميدانية وعليه فقد استغرقت الدراسة الفترة من ٢٠١٥/١٢/١ م حتى ٢٠١٦/٦/١ م.

(٥) تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها:

- الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لسياسات الخصخصة على عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر: -

(١) الأثار الاجتماعية:

جدول رقم (١)

توزيع العينة على حسب إحساس المبحوث بتغيرات في حياته بعد خروجه من العمل

هل حدثت تغيرات في حياتك بعد خروجك من العمل	العدد	النسبة
نعم	٢٢٥	٩٠٪
لا	٢٥	١٠٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١) على حسب إحساس المبحوث بتغيرات في حياته بعد خروجه من العمل بأن جاءت الغالبية العظمى بنسبة (٩٠ ٪) لتؤكد حدوث تغيرات في حياتهم بعد خروجهم من قوة العمل بالمصنع وإحالتهم على قوة المعاش المبكر حيث كان هناك نظام يومي يؤديه العامل منذ بداية اليوم حتى نهايته وشعوره بأداء دور يسهم به في العمل والإنتاج بالمصنع، ثم بعد خروجه على المعاش المبكر لا يجد شيئًا يفعله ووقت فراغه أصبح كثيرًا وهو في الحقيقة هدرًا للقوة البشرية، وعلى الجانب الآخر جاءت نسبة (١٠٪) لترى بأنه لم يحدث أي تغير في حياتها بعد خروجهم من العمل .

ومن هنا نجد أن الفرد بعد خروجه معاش مبكر يفتقد النفوذ والسلطة والعلاقات المختلفة مع الآخرين، وبالتالي يفقد مكانته الاجتماعية التي قد اكتسبها من خلال عمله، ولا شك أن قرار اتخاذ التقاعد يعني تقلص منظومة المكانة الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الفرد، بل قد يشعر المحال على المعاش المبكر بإهمال من أسرته وبالتالي فلابد من توفير الدعم النفسي من

العائلة، لأن ذلك من أكثر الأمور أهمية لامتصاص التوتر الذي يحل بالمتقاعد خاصة في المرحلة الانتقالية، وذلك من خلال استشارته وأخذ رأيه في قرارات العائلة وإشعاره بأن قيمته فعلية وأن هناك اعتماد على خبرته وتجاربه وكذلك الاهتمام بحالته الصحية.

جدول رقم (٢)

توزيع العينة على حسب تأثر أوضاع المبحوث الأسرية بعد خروجه من العمل

هل تأثرت أوضاعك الأسرية بعد خروجك من العمل	العدد	النسبة
نعم	٢٢٠	٨٨٪
لا	٣٠	١٢٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٢) على حسب تأثر أوضاع المبحوث الأسرية بعد خروجه من العمل، أن الغالبية العظمى بنسبة (٨٨ ٪) ترى بأن أوضاعهم الأسرية حدث فيها تغير بعد خروجهم من العمل على المعاش المبكر مما أدى ذلك إلى حدوث بعض الخلافات الزوجية وبعض المشكلات الأسرية والتي كان لها عظيم الأثر على عدم الاستقرار الأسري، في حين جاءت نسبة (١٢ ٪) لترى بأن أوضاعهم الأسرية لم تتغير.

مما سبق نجد ان ارتفاع نسبة من يرون بأن أوضاعهم الأسرية تغيرت بعد خروجهم معاش مبكر يرجع إلى إحساسهم بأن مكانتهم ودورهم في الأسرة تغير بسبب انخفاض الدخل بعد الإحالة على المعاش المبكر وعدم استطاعة الأسرة إشباع الكثير من احتياجاتها مما يترتب على ذلك شعور المتقاعدين بالعجز عن توفير المتطلبات وعدم الوفاء بدورهم كعائلين للأسرة فتتسم تصرفاتهم بالعصبية والغضب مما يترتب عليه ظهور الخلافات الأسرية بين الزوجين - وكذلك مع الأبناء وخاصة إذا لم تتفهم الزوجة والأبناء لهذا الانخفاض في المصروفات، بالإضافة إلى أن زيادة وقت الفراغ لدى المتقاعدين وتدخلهم في كثير من الشئون الحياتية والمنزلية يلعب دورًا كبيرًا في حدوث الخلافات الأسرية خاصة

إذا كان هذا التدخل يحدث بشكل على غير المعتاد.

جدول رقم (٣)

توزيع العينة على حسب مدي ضرورة حدوث بعض المشاكل بسبب خروج المبحوث من العمل

هل ترتب على خروجك من العمل بعض المشاكل	العدد	النسبة
مشاكل أسرية	١٢	٤.٨٪
مشاكل اقتصادية	٢١٢	٨٤.٨٪
مشاكل نفسية	٨	٣.٢٪
مشاكل صحية	١٨	٧.٢٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٣) على حسب مدى حدوث بعض المشاكل بسبب خروج المبحوث من العمل، فقد جاءت النسبة الأكبر بنسبة (٨٤.٨ ٪) لترى بأن غالبية المشاكل التي ترتبت على خروجها من العمل في الأساس مشاكل اقتصادية، ويليها نسبة (٧.٢ ٪) تشير بأن المشاكل التي ترتبت على الخروج من العمل مشاكل صحية، وبعدها جاءت نسبة (٤.٨ ٪) لتشير إلى أن المشاكل الناتجة عن الخروج من العمل مشاكل أسرية، وأخيرًا جاءت نسبة (٣.٢٪) لترى بأن المشاكل المترتبة على الخروج من العمل كانت مشاكل نفسية.

ويدل ذلك على أن أهم المشاكل التي ترتبت على خروج العمال من قوة العمل على نظام المعاش المبكر وهي مشاكل إقتصادية حيث قل دخل الأسرة وأصبح المحال على المعاش المبكر لا يستطيع أن يكفي طلبات أسرته واحتياجاتها وسد النفقات الخاصة برعاية الأبناء من مأكل ومشرب وتعليم وصحة وغيرها، كما جاءت المشاكل الصحية في المرتبة الثانية بالنسبة للخارج معاش مبكر حيث ترتب على التقاعد بسبب وقت الفراغ الكبير نوعًا من التوتر والقلق وغير ذلك من الأمراض العضوية، وبعدها تأتي المشاكل الأسرية وذلك بسبب التواجد المستمر في المنزل ووضعه المتغير وملاحظته لأفراد الأسرة طول الوقت كلها عوامل تؤدي لحدوث بعض المشاكل الأسرية، وأخيرًا يترتب على الخروج من العمل وفقدان الوظيفة بعض المشاكل النفسية بسبب فقدان المكانة الاجتماعية والدور الهام الذي كان يزاوله بعمله في المصنع وخروجه يوميًا

للعمل يعود عليه بالصحة النفسية على عكس تواجده في المنزل وتوافر أوقات الفراغ التي تعود عليه بالقلق وفقدان الثقة بالنفس والتوتر والملل وقلة الراحة.

جدول رقم (٤)

توزيع العينة على حسب إحساس المبحوث بالتغير في معاملة الناس له بعد خروجه على المعاش المبكر

هل أنت بتشعر بتغير في التعامل مع الناس بعد خروجك على المعاش المبكر	العدد	النسبة
نعم	٢١٠	٨٤٪
لا	٢٧	١٠.٨٪
إلى حد ما	١٣	٥.٢٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٤) على حسب إحساس المبحوث بالتغير في معاملة الناس له بعد خروجه على المعاش المبكر، حيث جاءت الغالبية العظمى من عينة الدراسة بنسبة (٨٤ ٪) من جملة أفراد العينة يرون بأن معاملة الناس لهم حدث فيها تغير بعد الخروج على المعاش المبكر، ويليها من يرون أن معاملة الناس لهم لم يحدث بها أي تغير حيث جاءت بنسبة (١٠.٨ ٪)، وأخيرًا جاءت نسبة (٥.٢ ٪) لتشير بأن معاملة الناس إلى حد ما حدث فيها تغير.

وعلى هذا نجد أن الخروج على المعاش المبكر يعد في حد ذاته عملية اجتماعية تتضمن تخلي الفرد عن عمله الذي ظل يقوم به سنوات عديدة، وبالتالي فهو انسحاب من القوة العاملة في المجتمع إلى قوة البطالة ومن الكفاية المادية إلى الاعتماد جزئيًا على نظام معين للكفاية المادية وهو نظام التأمين الاجتماعي، ومن هنا يصبح تقاعد العامل خسارة للمكانة الاجتماعية التي كان يشغلها بمركزه الوظيفي من جهة العمل، كما أن التقاعد كنقطة تحول رئيسية يحدث فيها تغير عميق الأثر في حياة الفرد، مما يؤدي إلى تقلص مكانته الاجتماعية، وتأثر علاقاته الاجتماعية حيث يميل العديد منهم إلى العزلة وتفضيل الجلوس في المنزل وخاصة من ليس لديه مشروعات أو أعمال أخرى بعد المعاش المبكر مما يؤدي إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية

والأسرية.

جدول رقم (٥)

توزيع العينة على حسب مدي تواصل الزملاء السابقين للمبحوث معه بعد خروجه من المصنع

هل أصدقاؤك الذين كانوا معك في المصنع مازالوا يتواصلون معك	العدد	النسبة
نعم	٢٠	٨٪
لا	١٩٨	٧٩.٢٪
إلى حد ما	٣٢	١٢.٨٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٥) على حسب مدي تواصل الزملاء السابقين للمبحوث معه بعد خروجه من المصنع، أن النسبة الأعلى جاءت بنسبة (٧٩.٢ ٪) لتؤكد بأن أصدقاءهم الذين كانوا معهم في المصنع لا يتواصلون معهم بعد خروجهم على المعاش المبكر، ويليها نسبة (١٢.٨ ٪) التي جاءت لترى بأن زملاءهم في العمل سابقًا يتواصلون معهم على حسب الظروف أي إلى حد ما، وأخيرًا جاءت نسبة (٨ ٪) لتشير بأن زملاءهم السابقين على تواصل معهم بعد خروجهم من قوة العمل على المعاش المبكر.

ويتبين من ذلك أن النسبة الأكبر من الخارجين على المعاش المبكر أكدت بأنه لا يوجد تواصل مع الزملاء السابقين في العمل بالمصنع وذلك بسبب انشغالهم بشئونهم وأمورهم الحياتية، بالإضافة إلى أن الواجبات الاجتماعية أصبحت مكلفة ماديًا وبالتالي لا يستطيع العامل التواصل مع الآخرين من زملائه بسبب قلة الدخل وسوء الحالة المادية، وعلى هذا فإن خروج العمال على المعاش المبكر له آثارٌ متعددة على الزملاء حيث يفقد المتقاعد اتصالاته الاجتماعية التي كانت قائمة بسبب طبيعة العمل الذي كان يزاوله .

جدول رقم (٦)

توزيع العينة على حسب إعاقة غلاء الأسعار في تلبية المبحوث لطلبات أسرته

هل غلاء الأسعار بيسببلك مشكلة في تلبية طلبات أسرتك	العدد	النسبة
نعم	٢١٣	٨٥.٢٪
لا	-	-
إلى حد ما	٣٧	١٤.٨٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٦) على حسب إعاقة غلاء الأسعار في تلبية المبحوث لطلبات أسرته، حيث جاءت الغالبية العظمى بنسبة (٨٥.٢ ٪) " لترى بأن غلاء الأسعار يسبب لها مشكلة في تلبية طلبات الأسرة، بينما جاءت نسبة (١٤.٨ ٪) لتشير إلى الإجابة إلى حد ما غلاء الأسعار يسبب مشكلة في تلبية طلبات الأسرة، وأخيرًا لم تأتِ أي نسبة لترى بأن غلاء الأسعار لا يسبب مشكلة في طلبات الأسرة.

وبذلك يمثل غلاء الأسعار مشكلة كبيرة أمام تلبية المبحوث لطلبات أسرته واحتياجاتها مما يشعره بالعجز وعدم الاستطاعة في توفير هذه المتطلبات، وبالتالي فإن سياسة الخصخصة أدت إلى ارتفاع الأسعار الذي ينعكس على زيادة الفقر وحرمان الفئات الفقيرة من الحصول على احتياجاتها وتحقيق ما تريد والتي منها عمال الصناعة.

جدول رقم (٧)

توزيع العينة على حسب مدي تلبية المبحوث لشراء أشياء غالية الثمن لأحد أفراد الأسرة

لو حد في أسرتك عايز حاجة سعرها غالي بتعمل إيه	العدد	النسبة
لا أستطيع توفيرها	١٥٤	٦١.٦٪
أشتريها بأى ثمن	٥٤	٢١.٦٪
أحمد ربنا وأسكت	٤٢	١٦.٨٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٧) على حسب مدي تلبية المبحوث لشراء أشياء غالية الثمن لأحد أفراد الأسرة، حيث جاءت النسبة العالية بنسبة (٦١.٦ ٪) لتشير بأنها لا تستطيع توفير الأشياء التي تكون غالية الثمن لأسرتها، ويليها الإجابة أشتريها بأي ثمن حيث أنها جاءت نسبة (٢١.٦ ٪)، وأخيرًا جاءت نسبة (١٦.٨ ٪) لترى بأنها لا تستطيع توفيرها وتحمد ربنا وتسكت على هذا الحال.

وهذا يشير إلى أن غالبية المبحوثين يتعرضون لمعاناة حقيقية بعد خروجهم معاش مبكر، فهم لا يستطيعون توفير أي طلب يكون سعره غالي وذلك نظرًا لظروفهم المادية التي حدث بها تغير بعد التقاعد، وهذه الظروف تجبر هؤلاء الخارجين على المعاش المبكر على عدم تلبية المتطلبات غالية الثمن وبالتالي يؤدي ذلك إلى حرمان الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل التي منها عمال الصناعة وشعورهم بالفوارق الاجتماعية والتفاوت الطبقي.

(٣) الأثار الاقتصادية:

جدول رقم (٨)

توزيع العينة على حسب مدي حصول المبحوث على معاش شهري بعد خروجه على المعاش المبكر

هل بتأخذ معاش شهري بعد خروجك من العمل	العدد	النسبة
نعم	٢٥٠	١٠٠٪
لا	-	-
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٨) على حسب مدي حصول المبحوث على معاش شهري بعد خروجه على المعاش المبكرأن هناك إجماع لكل مفردات العينة بنسبة (١٠٠ ٪) على أنها جميعًا تحصل على معاش شهري بعد خروجها على المعاش المبكر.

ويشير ذلك إلى أن العمال بعد خروجهم معاش مبكر يتقاضون معاشًا شهريًا على حسب سنوات الخدمة التي قضاها العامل في المصنع وذلك مراعاة لحق العمال بعد خروجهم، علمًا بأن من شروط صرف معاش شهري أن يكون العامل قد قضى مدة خدمة لا تقل عن ٢٠ عامًا، ومن أتمها يحق له صرف معاش شهري ومن لم يستكملها لا يصرف له معاشٌ شهريٌ إلا إذا قام بشراء سنوات يستكمل بها العشرين عامًا، وهو ما حدث مع كثير من أفراد العينة حيث كانت مدة خدمة البعض لم تستوفي الشرط المطلوب إلا أنهم قاموا بشراء عدد سنوات معينة، وبالتالي أصبح من حقهم صرف معاش شهري وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة من حصلوا على هذا المعاش من أفراد العينة .

جدول رقم (٩)

توزيع العينة على حسب قيمة المعاش الشهري الذي يحصل عليه المبحوث

وكم يكون هذا المعاش الشهري	العدد	النسبة
أقل من ٥٠٠ جنيه	-	-
من ٥٠٠ : أقل من ١٠٠٠ جنيه	٧٤	٢٩.٦٪
من ١٠٠٠ : أقل من ١٥٠٠ جنيه	١٥٢	٦٠.٨٪
من ١٥٠٠ : أقل من ٢٠٠٠ جنيه	٢٤	٩.٦٪
من ٢٠٠٠ جنيه فأكثر	-	-
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٩) على حسب قيمة المعاش الشهري الذي يحصل عليه المبحوث بأن النسبة الأكبر جاءت بنسبة (٦٠.٨٪) للمبحوثين الذين يتقاضون معاشًا شهريًا قيمته من (١٠٠٠ : أقل من ١٥٠٠ جنيه)، ويليها جاءت نسبة (٢٩.٦ ٪) من المبحوثين الذين يتقاضون معاشًا شهريًا قيمته من (٥٠٠ : أقل من ١٠٠٠ جنيه)، وبعدها جاءت نسبة (٩.٦ ٪) من المبحوثين الذين يتقاضون معاشًا شهريًا قيمته من (١٥٠٠ : أقل من ٢٠٠٠ جنيه)، وأخيرًا لم تأتِ الفئة أقل من ٥٠٠ جنيه، ولا من الفئة ٢٠٠٠ جنيه فأكثر بأي نسبة تذكر.

ومن هنا نجد أن قيمة المعاشات الشهرية التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة قليلة جدًا ولا تفي إلا بجزء قليل جدًا من متطلباتهم المعيشية والتزاماتهم المادية الأساسية، وخاصة في حالة غلاء الأسعار المستمر وهو ما يعكس تدهور الوضع المادي للخارجين معاش مبكر .

جدول رقم (١٠)

توزيع العينة على حسب كفاية المعاش الشهري للمبحوث وأسرته

وهل هذا المعاش بيكفيك أنت وأسرتك	العدد	النسبة
نعم يكفي	١٥	٦٪
لا يكفي	١٥٠	٦٠٪
إلى حد ما	٨٥	٣٤٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٠) على حسب كفاية المعاش الشهري للمبحوث وأسرته أن النسبة العالية جاءت بنسبة (٦٠ ٪) لترى بأن المعاش الشهري لا يكفيها ولا يكفي متطلبات أسرتها، ويليها نسبة (٣٤ ٪) من المبحوثين أشارت إلى أن المعاش الشهري يكفي إلى حد ما، بينما جاءت نسبة (٦٪) من المبحوثين لتشير بأن المعاش الشهري يكفيها ويكفي طلبات أسرتها .

وعلى هذا يتبين أن ما يزيد عن نصف العينة لا يكفيهم المعاش الشهري في تلبية احتياجات أسرهم وحوالي ثلث العينة يرى بأن المعاش الشهري إلى حد ما يكفيهم، وهذا يدل على أن الخصخصة وما تبعها من سياسات اقتصادية مثل سياسة المعاش المبكر أدت إلى تدهور الأحوال المادية والاجتماعية للخارجين على المعاش المبكر، فما بالنا بالذين لم يحصلوا على معاش من الأصل ولم يجدوا فرصة عمل مناسبة بعد خروجهم من العمل فهم الذين ينتمون للفئة الأكثر تضررًا من جراء الخصخصة، وهنا يجب على الدولة أن تراعي هذه الفئة حتى لا يضيع مجهودها ويكون هناك هدرًا للقوة البشرية.

جدول رقم (١١)

توزيع العينة على حسب المشاركين في مصاريف البيت مع المبحوث بعد خروجه على المعاش المبكر

هل في حد من الأسرة بيشارك معاك في مصروفات البيت	العدد	النسبة
الزوجة بتشارك	٤٨	٪١٩.٢
الأولاد بيشاركوا	١٣٢	٪٥٢.٨
محدش بيشارك	٧٠	٪٢٨
المجموع	٢٥٠	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (١١) على حسب المشاركين في مصاريف البيت مع المبحوث بعد خروجه على المعاش المبكر أن النسبة الأكبر جاءت بنسبة (٥٢.٨ ٪) لتشير بأن الأولاد يشاركون في مصاريف البيت مع الأب، ويليها نسبة (٢٨ ٪) ترى بأنه لا أحد يشارك في مصاريف البيت، بينما تأتي نسبة (١٩.٢ ٪) لتشير بأن الزوجة بتشارك في مصاريف البيت وذلك يدل على قلة المعاش الشهري للغالبية العظمى من العمال الخارجين على المعاش المبكر وأنه لا يكفي متطلباتهم ومتطلبات أسرهم .

مما سبق يتضح أن الظروف الاقتصادية السيئة التي مر بها العمال بعد خروجهم على سياسة المعاش المبكر توضح مدى المعاناة الاقتصادية التي عانى منها هؤلاء العمال وأسرهم بعد التقاعد وانخفاض الدخل والذي ترتب عليه آثار اقتصادية سيئة أضرت بهؤلاء العمال ودفعت خروج أبنائهم للعمل وذلك للمشاركة في مصاريف البيت ومتطلبات واحتياجات الأسرة، وخاصة إذا كانوا في سن صغير ومشاركتهم في أي عمل يعود بدخل على الأسرة.

(٣) الأثار النفسية:

جدول رقم (١٢)

توزيع العينة على حسب الشعور بالراحة بعد خروج المبحوث من العمل

هل أنت مرتاح بعد خروجك من العمل	العدد	النسبة
نعم	٥٠	٢٠٪
لا	٢٠٠	٨٠٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٢) على حسب الشعور بالراحة بعد خروج المبحوث من العمل أن الغالبية العظمى جاءت بنسبة (٨٠ ٪) ترى بانها لا تشعر بالراحة بعد خروجها من العمل، بينما تأتي نسبة (٢٠ ٪) من المبحوثين لتشير إلى أنها تشعر بالراحة بعد خروجها من العمل والتخلص من الضغوط والممارسات التي كانت تمارسها إدارة المصنع معهم وشعورهم بعدم الأمان الوظيفي والاجتماعي.

وعليه يمكن القول بأن العامل يمر خلال المعاش المبكر بالعديد من الأمور النفسية التي تؤثر عليه وتؤدي إلى تغير سلوكه بشكل ملحوظ، حيث أن العامل حينما يتقاعد ينتقل نقلة سريعة ومباشرة من اللافراغ إلى الفراغ ومن العمل ولوائحه وقوانينه إلى الانحصار في البيت ومشاكله وضغوطه، ومن العمل والتزاماته والنهوض مبكرًا إلى الجلوس في المنزل، فإن هذا الوضع قد يؤثر بالسلب على الكثيرين من المحالين معاش مبكر، حيث إحساسهم بالملل والفراغ الذي ينصب دومًا في إثارة المشاكل بالمنزل، وكذلك إحساس المتقاعد بانعدام القيمة وعدم القدرة على الإنتاج وانتقاص الذات، بالإضافة إلى أن حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوط اقصادية تؤدي إلى حالة من الإحباط الشديد المزمن وحالة من عدم الثقة بالنفس والشعور بعدم الراحة.

جدول رقم (١٣)

توزيع العينة على حسب الشعور بالملل بسبب وقت الفراغ الكثير

هل أنت بتشعر بملل بسبب وقت الفراغ الكثير	العدد	النسبة
نعم	٢١٥	٨٦٪
لا	٣٥	١٤٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٣) على حسب الشعور بالملل بسبب وقت الفراغ الكثير بأن النسبة الأعلى جاءت بنسبة (٨٦ ٪) لتشير بأنها تعاني من وقت الفراغ الطويل وبالتالي تشعر بالملل وضياع الوقت، بينما جاءت نسبة (١٤ ٪) ترى بأنها لا تعاني من طول وقت الفراغ والشعور بالملل.

وبذلك نجد أن أغلب المبحوثين يعانون من الشعور بالملل من طول وقت الفراغ وذلك يرجع إلى أن هؤلاء العمال كانوا يمكثون في العمل فترات طويلة من الوقت، ومن ثم أصبح تواجد العامل داخل المنزل لفترات طويلة خاصة الذين لا يملكون أي مشروعات أو أعمال أخرى بعد المعاش المبكر، أو ليس لديهم أي هوايات يمكن أن تشغل أوقات فراغهم لأنهم لا يعرفون إلا عملهم المهني الذي كانوا يعملون به فقط، وبالتالي فإن خروجهم على المعاش المبكر انعكس عليهم بمعاناتهم من البطالة وقلة العمل وكثرة وقت الفراغ وشعورهم بمرارة الملل.

جدول رقم (١٤)

توزيع العينة على حسب الشعور بالضيق والندم بسبب الخروج من العمل على المعاش المبكر

هل أنت بتشعر بضيق وندم لأنك خرجت معاش مبكر	العدد	النسبة
نعم	٢٠٧	٨٢.٨٪
لا	٤٣	١٧.٢٪
المجموع	٢٥٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٤) على حسب الشعور بالضيق والندم بسبب الخروج من العمل على المعاش المبكر، حيث جاءت النسبة الأعلى بنسبة (٨٢.٨ ٪) لترى بأنها تشعر بالضيق والندم بسبب خروجها من قوة العمل إلى

قوة البطالة بنظام المعاش المبكر، في حين جاءت نسبة (١٧.٢ ٪) لتشير بأنها لا تشعر بالضيق والندم على الخروج من العمل بنظام المعاش المبكر.

ومن هنا نجد أن أغلب العمال الخارجين معاش مبكر عندما يواجهوا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المتدهورة المصاحبة للمعاش المبكر يشعرون بالندم والضيق والمعاناة بشكل كبير في حياتهم بعد الخروج وبالتالي يتمنوا العودة لعملهم مرة أخرى، والسبب الرئيسي هو طريقة الإنسان في رسم حياته وأسلوبه في التخطيط غير السليم، فلا يمكن أن يكون الندم إلا نتاج قرار سريع وغير مدروس واختلاط الأمور أمامه، لذلك يجب على الدولة أن توفر جميع الاحتياجات اللازمة للعمال سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية لكي تتضح رؤية العامل تجاه قرار المعاش المبكر، فالتقاعد المبكر في رأي الأغلبية منهم طبقًا للوضع الحالي أصبح لا يتناسب مع الظروف والمتغيرات الجارية كما أنه لا ينسجم مع التوجهات والسياسات الاجتماعية للدولة.

(٨) نتائج الدراسة:

بالنسبة للآثار الاجتماعية:

١- أشارت الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر حدثت لهم تغيرات في حياتهم الاجتماعية مثل تقلص منظومة المكانة الاجتماعية وافتقاد الكثير من العلاقات الاجتماعية المختلفة مع الآخرين.

٢- توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر حدثت لهم تغيرات في أوضاعهم الأسرية والتي تمثلت في وقوع الكثير من المشكلات الأسرية والخلافات الزوجية وذلك بسبب عدم مقدرتهم على توفير متطلبات أسرهم وبالتالي تتسم تصرفاتهم بالغضب والعصبية.

٣- أظهرت الدراسة أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر ترى بأن من أهم المشكلات التي ترتبت على خروجهم من قوة العمل كانت مشكلات اقتصادية.

٤- اتضح من الدراسة أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر أشارت إلى أن سياسة المعاش المبكر أثرت على احساسهم بتغير معاملة الآخرين من حولهم وذلك بسبب انسحابهم من القوى العاملة

إلى العزلة وتفضيل الجلوس في المنزل وخاصة من ليس لهم مشروعات خاصة أو أعمال أخرى.

٥- أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر أكدت على انقطاع اتصالاتهم الاجتماعية مع زملائهم السابقين في العمل وذلك بسبب قلة الدخل وسوء الحالة المادية للمتقاعد.

٦- تبين من الدراسة أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر ترى بأن غلاء الأسعار يعد مشكلة كبيرة تسهم في اعاقتهم لتلبية متطلبات واحتياجات أسرهم، وهذا يدل على أن سياسة الخصخصة أدت إلى ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الفقر وحرمان الفئات الفقيرة والتي منها عمال الصناعة.

٧- أشارت الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر ترى بأن العمال الخارجين من قوة العمل لا يستطيعون توفير المتطلبات غالية الثمن وذلك بسبب قلة الدخل مما يشير إلى أنهم يتعرضون لمعاناة حقيقية بعد خروجهم على المعاش المبكر وشعورهم بالفوارق الاجتماعية والتفاوت الطبقي.

بالنسبة للآثار الاقتصادية:

١- توصلت الدراسة إلى أن جميع مفردات العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر أجمعت على أنها تحصل على معاش شهري بعد خروجها من قوة العمل على نظام المعاش المبكر.

٢- اتضح من الدراسة أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر يتقاضون معاش شهري من ٥٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠ جنيه، مما يدل على تدهور الأحوال الاقتصادية للعمال الخارجين على المعاش المبكر.

٣- تبين من الدراسة أن الغالبية من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر ترى بأن المعاش الشهري الذي يحصلون عليه لا يكفيهم ولا يكفي متطلبات أسرهم وبالتالي يحاولون بعدة تصرفات أن يقوموا

بتوفير هذه المتطلبات مثل مساعدة الزوجة والأولاد في الدخل أو العمل بأسلوب اليومية بعد التقاعد أو البحث عن عمل آخر مع الغير أو عمل مشروع خاص.

٤- أوضحت الدراسة أن ما يزيد عن نصف أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر تشير إلى أن الأولاد يشاركون في مصروفات الأسرة، ويليها نسبة (٢٨٪) من جملة أفراد العينة ترى بأن لا أحد يشارك في مصروفات الأسرة، ونسبة (١٩.٢٪) أشارت إلى أن الزوجة تساهم في مصروفات الأسرة، وهذا يدل على أن الظروف الاقتصادية التي مر بها العمال الخارجين معاش مبكر كانت ظروف صعبة وسيئة أضرت بهم ودفعتهم للجوء إلى بعض الوسائل التي تزيد الدخل لكفاية أسرهم.

بالنسبة للآثار النفسية:

١- أظهرت الدراسة أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر أكدت على أنها لا تشعر بالراحة بعد خروجها من قوة العمل بل أنها تشعر ببعض التغيرات النفسية التي أثرت عليها مثل الاحباط والقلق وانعدام الثقة بالنفس وقلة الشعور بالأمان وعدم القدرة على تحمل الضغوط.

٢- كشفت الدراسة أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر ترى بأنها تعاني من الشعور بالملل بسبب وقت الفراغ الكبير بعد التقاعد، وقد يتبعون بعض الأساليب المتنوعة لقضاء وقت الفراغ والتي تتمثل في البحث عن أي عمل يعود عليهم بدخل أو الذهاب إلى المقهى أو الجلوس أمام التليفزيون في المنزل، مما يؤكد على معاناة العمال الخارجين معاش مبكر.

٣- كشفت الدراسة أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر ترى بأنها تشعر بالضيق والندم بعد خروجهم من قوة العمل عل المعاش المبكر وتحويلها من قوة العمل إلى قوة البطالة، وما أصابها من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية متدهورة.

(٧) توصيات الدراسة:

٤- ضرورة تدخل الحكومة بالإشراف والتوجيه في المشروعات التي تم خصخصتها وذلك للحد من المشكلات التي قد تظهر أثناء وبعد التحول

إلى القطاع الخاص، وبالأخص على العمال لضمان حقوقهم وإحساسهم بالأمان في العمل حتى تتم عملية الإصلاح دون حدوث معوقات كما يساهم تدخل الحكومة في منع الاحتكار وحماية المنافسة.

٥- يجب الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تطبيق الخصخصة وكشف الايجابيات والسلبيات المترتبة على تطبيقها حتى يمكن الاستفادة من الإيجابيات وتفادي السلبيات ومحاولة علاجها، مع مراعاة طبيعة الدولة وظروفها المادية والبشرية وإمكانياتها الاقتصادية لكي يمكن انتقاء الأسلوب الأفضل لتطبيق الخصخصة بما يتماشي مع ظروف وأهداف الاقتصاد المصري والسيطرة على بعض المشكلات التي تعرقل الإصلاح الاقتصادي.

٦- وضع برامج وحلول جادة للتخفيف من الآثار المترتبة على التحول للقطاع الخاص وإسناد هذه البرامج إلى متخصصين تتوافر لديهم الشفافية وتمويلها يكون برؤوس أموال وطنية حتى لا يكون هناك ضغوط خارجية وتوجيه لهذه البرامج، مع مراعاة الفئات محدودة الدخل والفقيرة ومعالجة أي اختلالات قد تظهر أثناء الاصلاح الاقتصادي.

٧- ضرورة توافر عنصري الشفافية والمصداقية عند التعامل مع العمالة الزائدة التي يتم تسريحها أو خروجها معاش مبكر ويتطلب ذلك توافر الصدق والأمانة عند اخبارهم بقرار التسريح أو تطبيق المعاش المبكر واختيار الوقت المناسب وضرورة التمهيد نفسيًا قبل اتخاذ القرار لتخفيف التوتر الذي من الممكن أن يحدث.

٨- ضرورة الاستفادة من الفوائض المالية الناتجة عن عملية بيع بعض المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وإصلاح بعض المشروعات القومية العامة وخاصة في المجال الصناعي لتحقيق قدر من التوازن بين القطاع العام والخاص مع التركيز على تحقيق المنافسة بين اقطاعين وذلك من أجل مصلحة المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع

- المراجع العربية:

١) أحمد جامع: علم الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٩٩٢.

٢) إسماعيل إبراهيم البدوي: عناصر الإنتاج فى الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي – دراسة مقارنة، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٢.

٣) بسمة محمود المرزوقي: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنظام المعاش المبكر في ظل الخصخصة – دراسة ميدانية لعينة من العاملين بقطاع الأعمال بمدينة المنصورة، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٤.

٤) بيلى إبراهيم أحمد العليمي: عناية الاقتصاد الإسلامي بالصناعة على المستويين النظري والعملي، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ٢٠٠١.

٥) خليل احمد خليل: معجم المصطلحات الاجتماعية، بيروت، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٥.

٦) دعاء أحمد توفيق: تأثير الخصخصة على انتماء العمال لمصانعهم - دراسة تطبيقية على منشآت صناعية بالقاهرة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٧.

٧) السيد أحمد عبد الخالق: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣.

٨) صلاح الدين حسن السيسي: قضايا اقتصادية معاصرة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

٩) طلعت إبراهيم لطفي: الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة في ظل الخصخصة، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر١٩٩٩ .

١٠) عاطف أمين محمد إبراهيم: سياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري – دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم

القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٧.

١١) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،١٩٩٥.

١٢) عبد الحكيم جمعه محمود: دور الاستثمار الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة،٢٠٠٠ .

١٣) عبد المطلب عبد المجيد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، القاهرة، مجموعة النيل الدولية، ٢٠٠٣.

١٤) عبد الهادي الجوهري: أسس البحث الاجتماعي - قضايا نظرية ونماذج تطبيقية، جامعة المنيا، مطبعة كلية الآداب، ١٩٩٩.

١٥) فاروق العادلي: علم الاجتماع الصناعي، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٢ .

١٦) فؤاد بسيوني متولى: المشكلة الاقتصادية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٨.

١٧) لمياء عبد المنعم محمد حسانين: خصخصة المؤسسات الصناعية وأثرها على استراتيجيات التكيف الأسري – دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة المنيا، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١١.

١٨) محسن الخضيري: الخصخصة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣.

١٩) محمد البنا: التنمية والتخطيط بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٦.

٢٠) محمد ياسر الخواجه: الأبعاد الاجتماعية لنظام المعاش المبكر في ظل سياسة الخصخصة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣ .

٢١) محمود عودة : بعض ملامح التحولات الاجتماعية في العقدين الأخيرين، القاهرة، مؤسسة نبيل للطباعة، ٢٠٠٣.

٢٢) منى قاسم: الاصلاح الاقتصادي في مصر - دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

المراجع الأجنبية:

1. **Carld Walker: The forms of privatization of social serurity,Inbook – marktizatiom f social security,by John Dixon, London, 2001.**
2. **Carrie R.Leana and Daniel C.Feld man: individual Response to job loss-Enpirical Findings from Tow friel‌d studies,human relations,Vol 43, no. 11,1990.**
3. **Divid L.sills: The International Encycolopeidia of The Social Scinces, free Press, N.Y.vol, 4, 1982 .**
4. **Gordon Marshll: A dictionary of Sociology, second edition, Britain, oxford University Press, INC, 1998 .**
5. **Janina C.latack and others: An Integrative Process model of coping with job loss, the academy of management review,vol. 20 ،no. 2,1995 .**
6. **Michel Comdessus: capacity building ،Govennance, and economic Reform in Africa opening remarks,http://www. Imf. Org/external/ nplspeeches/ 1999// 110299 f. htm.**
7. **Zahide Onaran: The Effects of Economic Policies and Export Promotion on Export Revenues in Developing Countries, Journal of Naval Science and Engineering, Vol. 4 ،No 1, 2008.**